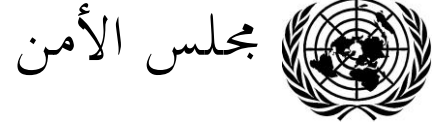


Distr.: General
5 June 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

تولت جمهورية ليتوانيا رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٤. وأتشرف بأن
أحيل طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة ليتوانيا (انظر المرفق).
وأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) ريموندا مورموكايتي
السفيرة
الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

140714 140714 14-54779 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة ليتوانيا (شباط/فبراير ٢٠١٤)

مقدمة

عقد مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٤، تحت رئاسة ليتوانيا، ما مجموعه ١٦ جلسة، شملت جلستين مناقشة مفتوحتين، وجلسة مناقشة واحدة، و ٦ جلسات إحاطة، و ١٠ جلسات للمشاورات، و جلستين خاصتين، و حوارا تفاعليا واحدا.

وعقد المجلس جلسة مناقشة مفتوحة بشأن "التنفيذ الفعال لولايات حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" في إطار البند "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة". وعقد المجلس أيضا جلسة إحاطة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. بمشاركة كاثرين أشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسات الأمنية، وترأسها ليناس لينكفسيوس، وزير خارجية ليتوانيا. وعقد المجلس كذلك مناقشة مفتوحة بشأن النهوض بسيادة القانون وتعزيزها في سياق صون السلام والأمن الدوليين، وترأسها أيضا وزير خارجية ليتوانيا. وعُقدت أيضا جلستان خاصتان بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) عن البيان الموجز عن الممارسات القريية العهد والتدابير المتفق عليها حديثا التي سيسترشد بها المجلس في أعماله. وبشأن الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136). وعقد أعضاء المجلس جلسة حوار تفاعلي غير رسمي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى مع اسماعيل شرقي مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، والجنرال جان - ماري ميشيل موكوكو الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

واتخذ المجلس ٤ قرارات، وأصدر ٣ بيانات رئاسية و ١١ بيانا صحفيا.

أفريقيا

بوروندي

في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤) الذي يمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وطلب المجلس إلى الأمين العام الإعداد للمرحلة الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي ونقل المسؤوليات المناسبة إلى فريق الأمم المتحدة القطري بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وطلب المجلس إلى الأمين العام أيضا أن ينشئ فور انتهاء ولاية المكتب بعثة للمراقبة الانتخابية لمتابعة العملية الانتخابية في بوروندي وإعداد تقارير عنها. وأخيرا، طلب المجلس إلى الأمين العام إطلاع المجلس باستمرار، كل ٩٠ يوما، على ما يجري بشأن النقاط المرجعية، وبشأن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وتنفيذ القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)، والظروف التي تؤثر على هذا التنفيذ، وبشأن انتقال المكتب إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة مع تقديم تقرير خطي مؤقت بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٤ وتقرير نهائي بحلول ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا كل ستة أشهر حتى ما بعد انتخابات عام ٢٠١٥.

أفريقيا الوسطى

في ١٠ و ١٣ شباط/فبراير، تبادل الأمين العام والمجلس رسائل جرى من خلالها تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٠ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس. وشارك في الجلسة أيضا مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد مسمين ديمباسا وروغاغوي، القائم بالأعمال المؤقت لبعثة جمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة.

وقال الأمين العام إن الأزمة مستمرة في الاتساع في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشكل اختبارا للمجتمع الدولي بأكمله. وأشار إلى أن حالة الطوارئ قد تطورت، وأصبحت أكبر حجما وأكثر مدعاة للقلق. وذكر أن مدنيين أبرياء قتلوا عمدا، واستهدفوا بسبب معتقداتهم الدينية أو انتماءاتهم الطائفية. وأوضح الأمين العام أن أكثر من نصف السكان يحتاجون إلى مساعدة إنسانية فورية وأن نحو مليون شخص قد شردوا. وأشار أيضا

إلى أن رئيسة الدولة الجديدة في المرحلة الانتقالية ملتزمة ببناء سلطة الدولة وأن قدراتها مقيدة بشدة بسبب الافتقار إلى الموارد وانعدام الأمن. وشدد الأمين العام على أن الاحتياجات الأمنية تفوق كثيرا قدرات القوات الدولية المنتشرة حاليا. وقال أيضا إنه سيقدم قريبا تقريرا يتناول توصيات بشأن الانتقال المحتمل إلى بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام، لكنه أكد أن نشر البعثة، إن صدر الإذن بذلك، سوف يستغرق وقتا. وبغية التصدي لأكبر المخاطر التي يواجهها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى اقترح مبادرة تتألف من ست نقاط تتضمن نشر المزيد من أفراد الجيش والشرطة؛ وجمع كل القوات الدولية تحت قيادة منسقة واحدة؛ وتقديم الدعم اللوجستي والمالي إلى القوات الأفريقية التي تنضم إلى هذه القوة؛ وتقديم دعم ملموس إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدتها على إنشاء الحد الأدنى من القدرة اللازمة للعمل؛ والتعجيل بإجراء عملية سياسية وعملية مصالحة؛ وتقديم تمويل عاجل للعمليات الإنسانية.

وقال مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي إن الجهود الوقائية لمعالجة الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى لم تنجح. وذكر أنه منذ كانون الأول/ديسمبر، اتسمت البيئة بالعنف الشديد ضد المدنيين، والتشريد القسري والكرهية الدينية التي أضرت بالتماسك الاجتماعي. وأكد أن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى قد وصلت تقريبا قوامها المأذون به وأنه مع تعزيز ودعم القوات الفرنسية لها، فإن الوضع في العاصمة قد تحسن، وتراجع عدد الحوادث الأمنية وتيسر العمل الإنساني. وأكد أن القوات الدولية يجب أن تكون أكثر فعالية، وأضاف أن بعثة الدعم الدولية عازمة على مواجهة هذا التحدي، وأنها في الوقت الراهن الخيار الأنسب الذي من شأنه نجاحه أن يفتح الطريق لنشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأفاد أيضا أن الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الدعم الدولية تتضمن حماية القادة في الفترة الانتقالية، وتسهيل عمليات المساعدة الإنسانية، وجنبا إلى جنب مع عملية سنغاري، تنفيذ تدابير لتحديد الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا). ولفت الانتباه إلى عدم كفاية الوسائل اللوجستية ووسائل الاتصالات المتاحة لبعثة الدعم وحث المجلس على تشجيع إنشاء آلية للدعم اللوجستي.

وأشار ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن وجود بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغاري مكن البلد من تجنب الانزلاق إلى الفوضى. وسلط الضوء على الوضع المتفجر في العاصمة، حيث يعيش جزء كبير من السكان في مخيمات النازحين داخليا وفي الكنائس والمساجد. وقال إن التحديات الأخرى، مثل إيجاد وضع أكثر أمنا، وإعادة بناء سلطة الدولة والتحضير للانتخابات، كان لا بد من معالجتها

كمسألة ذات أولوية. ونظرا للظروف الحالية، دعا إلى نشر سريع لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثة الدعم الدولية يكمل كل منهما الآخر.

وأعقب الإحاطة حوار تفاعلي غير رسمي مع مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثناء المناقشة، طلب بعض أعضاء المجلس توضيحات أكثر تفصيلا للتحليلات المختلفة التي يجريها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الوضع الأمني على أرض الواقع. ورحب بعض أعضاء المجلس باقتراح الأمين العام فيما يتعلق بالاحتياجات الأكثر إلحاحا لجمهورية أفريقيا الوسطى وأعربوا عن قلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية. وشددوا أيضا على ضرورة بذل المزيد من الجهد من أجل كسر دائرة العنف في البلد.

وفي ٢١ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة، أطلعته خلالها جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على تعرض الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى لمزيد من التدهور. وقدم معلومات إضافية عن مبادرة الأمين العام التي تتضمن ست نقاط، وذكر أنه يلزم على الفور مزيد من القوات العسكرية والشرطة ووحدات الدرك. وبينما أشار إلى حدوث بعض التحسن في بانغي، قال إن الوضع الأمني في البلد ما زال سيئا للغاية. وأفاد أن الخطوط العريضة لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام ستعرض في تقرير الأمين العام قريبا لتقديمها إلى المجلس.

ووافق أعضاء المجلس على تحليل وكيل الأمين العام للوضع المزري وأيدوا تأييدا واسعا مبادرة الأمين العام التي تتضمن ست نقاط لمواصلة تعبئة المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الفورية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأيد العديد من الأعضاء عموما التقييم الذي قدمه ممثلو الاتحاد الأفريقي، في حين رأى آخرون أن الوضع أسوأ. وأشار العديد من الوفود إلى أن المبادرة المقترحة ليست بديلا لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. بينما أيد بعض أعضاء المجلس إنشاء عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفضل أعضاء آخرون انتظار تقييم ما حققته بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغاري وعملية الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع قبل اتخاذ قرار بشأن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي ٢١ شباط/فبراير، وفي أثناء مشاورات أجراها المجلس، قدمت السفيرة ريموند مورموكايتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية

أفريقيا الوسطى إحاطة إلى المجلس، وعرضت لمحة عامة عن الأعمال التحضيرية المنجزة منذ اتخاذ القرار في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأشارت أيضا إلى أن اللجنة قد عقدت اجتماعها الرسمي الأول في ١٦ كانون الثاني/يناير واعتمدت مبادئها التوجيهية. وأبلغت رئيسة اللجنة المجلس أيضا بعقد جلسة "غير رسمية جانبية" في ٣٠ كانون الثاني/يناير مع البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الجلسة الرسمية المعقودة في ٦ شباط/فبراير، أكد أعضاء اللجنة أن مواصلة المشاركة مع دول المنطقة ستلقى كل الترحاب. وأبلغت أيضا رئيسة اللجنة المجلس أن الأمين العام، بعد التشاور مع اللجنة، عين فريق خبراء يتكون من خمسة أعضاء. وأكدت كذلك أن اللجنة يجب أن تواصل العمل، على سبيل الاستعجال، في ضوء الوضع الأمني والإنساني الخطير في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لمساعي رئيسة اللجنة في المستقبل، وشددوا على أهمية المشاركة بانتظام مع بلدان المنطقة لتسهيل تنفيذها نظام الجزاءات على نحو فعال.

غينيا - بيساو

في ٢٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة تلتها مشاورات حول الوضع في غينيا - بيساو. وعرض خوسيه راموس أورتا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، تقرير الأمين العام وذكر أن المشهد السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير هيمنت عليه التحضيرات للانتخابات العامة المقبلة والأزمة السياسية المستمرة داخل الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر. وأبلغ الممثل الخاص للمجلس أن عملية تسجيل الناخبين قد انتهت وتم تأمين التمويل لعملية الاقتراع من خلال التزامات الشركاء الدوليين. وكان قد تم تسجيل حوالي ٩٥ في المائة من الناخبين الذين يحق لهم التصويت. وقدم معلومات أيضا عن انتخاب رئيس الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر. وينبغي أن تقدم بحلول ٥ آذار/مارس كل الترشيحات للانتخابات الرئاسية إلى المحكمة العليا. وأشار أيضا إلى أنه، في أعقاب مشاورات وطلبات من الأحزاب السياسية، أرجأ الرئيس الانتقالي الانتخابات من ١٦ آذار/مارس إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأكد الممثل الخاص أيضا أنه لم يجر إحراز تقدم يذكر في مجال حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. ولا تزال القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والتجمع سارية ويزداد الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد تدهورا.

وأدلى بيان الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، عرض فيه أفكاره عن زيارة قام بها مؤخرا إلى البلد. وأدلى

أيضا ببيانين الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (باسم مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية) والممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا).

ورحب أعضاء المجلس باستعداد غينيا - بيساو لاستعادة النظام الدستوري لكنهم أعربوا عن أسفهم لتأجيل موعد الانتخابات للمرة الثالثة وشددوا على أن هذه التأخيرات لها أثر سلبي على سلامة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً أشاروا فيه إلى أن إعادة الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في غينيا - بيساو إلى الحالة الطبيعية يتوقف على العودة إلى النظام الدستوري من خلال جملة أمور منها إجراء انتخابات يمكن الوثوق فيها، فضلاً عن الإصلاحات، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الوضع الإنساني، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات. وأشاروا أيضاً إلى أن انتهاء عملية تسجيل الناخبين هي خطوة هامة نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وأشادوا بشعب غينيا - بيساو لالتزامه بممارسة حقوقه الديمقراطية بطريقة سلمية. وشجع أعضاء المجلس جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على الحفاظ على الزخم، وعلى العمل من أجل إجراء الانتخابات في موعدها وتحديد التزامهم بضمان أن تفضي البيئة في الأسابيع الأخيرة إلى إجراء الانتخابات. وأعربوا عن قلقهم إزاء التأجيلات المستمرة للعملية الانتخابية، وأكدوا أن هذه التأجيلات لها أثر سلبي على سلامة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وأدان أعضاء المجلس حوادث العنف المتلاحقة في غينيا - بيساو، وحثوا أصحاب المصلحة الوطنيين على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرقل العملية الانتخابية وتسهيل إجراء انتخابات سلمية ويمكن الوثوق فيها واحترام نتائج الانتخابات. وأشار أعضاء المجلس أيضاً إلى استعدادهم للنظر في اتخاذ تدابير أخرى، عند الاقتضاء، بما في ذلك فرض عقوبات محددة الهدف ضد من يقوضون الجهود المبذولة لاستعادة النظام الدستوري. وأخيراً، أعربوا عن تأييدهم للدور القيادي الذي يضطلع به الممثل الخاص.

مالي

في ٢٦ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن بعثته التي أوفدها إلى مالي، في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير. وكان الغرض العام من البعثة، على النحو المبين في اختصاصاتها، هو التأكيد مجدداً على النداء العاجل الذي أصدره المجلس من أجل عملية مفاوضات ذات مصداقية وتشمل الجميع وتكون المشاركة فيها مفتوحة أمام جميع المجتمعات المحلية في شمال مالي، بهدف تأمين حل سياسي دائم للأزمة وتحقيق السلام والاستقرار

في الأجل الطويل في جميع أنحاء البلد. وقدم ممثلا تشاد وفرنسا، بصفتها رئيسين يشتركان في رئاسة البعثة، تقريراً عن الاجتماعات والمناقشات التي أجريت مع مسؤولين رفيعي المستوى في مالي، ومع السلطات المحلية في منطقة موبتي، وممثلي المجتمع المدني وممثلي الجماعات المسلحة، الموقعين على الاتفاق التمهيدي للانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة للجميع في مالي، بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والملتزمين بهذا الاتفاق.

السودان وجنوب السودان

في ١١ شباط/فبراير، استمع مجلس الأمن أثناء المشاورات إلى إحاطة من إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن تطورات العلاقات بين جنوب السودان والسودان والحالة في أبيي. وقال إن العلاقات بين جنوب السودان والسودان لا تزال إيجابية. وقال أيضاً إن السودان انتهج نهجاً بناءً محايداً في الصراع الدائر في جنوب السودان في إطار الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومن خلال التزامه بدعم اتفاق وقف الأعمال العدائية، وكذلك من خلال تقديمه الدعم الثنائي إلى حكومة جنوب السودان. ولكن وكيل الأمين العام أشار إلى أنه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لم يحرز المزيد من التقدم بشأن تعيين خط الوسط في المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح، ولا في تنفيذ الأحكام الأخرى للاتفاقات المؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فيما عدا استئناف إنتاج النفط وتقاسم الإيرادات بين الشمال والجنوب. وشدد على أن جنوب السودان علق عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلى حين تعيين خط الوسط. وفي ما يتعلق بأبيي، قال وكيل الأمين العام إنه لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذ الجوانب المعلقة من الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي، أو في ما يتعلق بالوضع النهائي لأبيي. وأوضح وكيل الأمين العام أنه، بالإضافة إلى عدد يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ من عناصر شرطة النفط السودانية في دفرة، يوجد الآن في أبيي ٦٦٠ عنصراً مدججاً بالسلاح من عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، الأمر الذي يمثل انتهاكاً لاتفاق الترتيبات المؤقتة. وأبلغ كذلك أعضاء المجلس بالهجوم المسلح ضد قبيلة المسيرية الذي شنته في ٣ شباط/فبراير عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة الوطنية لجنوب السودان في أبيي، والتهديدات التي تعرضت لها القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ومنع وصولها إلى المناطق. وفي ما يتعلق بالتزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، قال وكيل الأمين العام إن القتال استمر بلا هوادة، وما زال عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض الأقاليم يمثل المشكلة الأكبر. وأكد أيضاً

استئناف المفاوضات في ١٣ شباط/فبراير بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال في أديس أبابا، تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي في السودان، وذلك لمناقشة اتفاق السلام في المنطقتين.

ورحبت أغلبية أعضاء المجلس بموقف السودان بشأن الأزمة في جنوب السودان، وأشار بعضهم إلى أن التراجع الدائر في جنوب السودان كان سببا في عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، في حين شدد بعض الوفود على أنه لا بد من وقف الأعمال العدائية من أجل حل المشاكل الإنسانية. وأعرب عدة أعضاء عن أسفهم لأن حكومة السودان علقت العمليات التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في البلد. وشدد بعض أعضاء المجلس على ضرورة مواصلة الحوار البناء بين حكومة السودان واللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف تسوية المسائل المعلقة. ورحب العديد من الأعضاء بالمفاوضات التي يقودها فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، ودعوا حكومتي السودان وجنوب السودان إلى تنفيذ الاتفاقات بشأن أبيي.

وفي ١٤ شباط/فبراير، أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً يرحب باستئناف المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في أديس أبابا في ١٣ شباط/فبراير، ويدعو إلى إجراء محادثات مباشرة وبناءة للتوصل إلى اتفاق بشأن إنهاء النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وكرر أعضاء المجلس إعرابهم عن بالغ القلق إزاء حسامة الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ودعوا جميع الأطراف إلى تعجيل وصول الهيئات المعنية بالمساعدة الإنسانية بشكل آمن ودون معوقات، من أجل إيصال المعونة الإنسانية على نحو كامل وفي الوقت المناسب، بما في ذلك اللقاحات الصحية الشاملة. كما رحبوا بتزايد إيجابية العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان، واعترفوا بالدعم الثنائي الذي قدمته حكومة السودان إلى حكومة جنوب السودان. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لالتزام كلا الرئيسين بتنفيذ اتفاقات التعاون، المبرمة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأشاروا إلى الجوانب المعلقة من الاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بما في ذلك إعادة نشر جميع القوات التابعة للسودان وجنوب السودان إلى خارج منطقة أبيي. وأعربوا بوجه خاص عن أسفهم للهجوم الذي شنته قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة الوطنية لجنوب السودان في ٣ شباط/فبراير في شمال أبيي.

وفي ١١ شباط/فبراير، استمع المجلس أثناء المشاورات إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وفاليري أموس، وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وإلى إحاطة قدمتها بالتداول عن بعد بواسطة الفيديو، هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، عن الحالة في جنوب السودان.

وأوجز وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام التطورات السياسية الأخيرة في جنوب السودان، مركزا على انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية، واتفاق مركز القوات. وأشار إلى أن كلا الجانبين انتهاكا اتفاق وقف الأعمال العدائية، وأبلغت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عن استخدام القنابل العنقودية جنوب بور. وفي هذا الصدد، أكد وكيل الأمين العام مجددا على الضرورة الملحة لاستئناف عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأثنى على جهود الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وشدد على أهمية إجراء حوار وطني يشمل الجميع وتحقيق حل سياسي شامل لإنهاء النزاع. وأدان الانتهاكات الخطيرة والمتكررة لاتفاق مركز القوات، والقيود الشديدة والمنهجية المفروضة على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وكذلك قام وكيل الأمين العام بتقديم معلومات مستكملة عن نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وقدمت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية معلومات مستكملة عن الزيارة التي قامت بها إلى جنوب السودان. وأشارت إلى أن الحالة الإنسانية بالغة الصعوبة، يصحبها زيادة هائلة في عدد النازحين داخليا وفي الأعداد المسجلة حديثا من اللاجئين من جنوب السودان والبلدان المجاورة. وأكدت على أن عددا يقارب ٣ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وأشارت وكالة الأمين العام إلى المخاطر المرتبطة باقتراب موسم الأمطار، التي من شأنها أن تعقد بقدر كبير عمليات إيصال المعونة، وقد تؤدي إلى تفاقم خطر الأمراض. وشجعت على توسيع نطاق القدرة على الاستجابة للحالات الإنسانية، وأكدت مجددا على أهمية تهيئة ظروف آمنة في البلد من أجل إتاحة العودة الآمنة للنازحين إلى مجتمعاتهم.

وأوضحت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن الأعمال العدائية لا تزال مستمرة، وأن هناك تحسنا في الحالة الأمنية ولكنها هشة. وأفادت بأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد زادت من الدوريات المسيرة خارج قواعدها، بما في ذلك تسييرها إلى المواقع الأكثر هشاشة. ولاحظت الممثلة الخاصة أن الخوف وانتشار جو انعدام الأمن منعا الكثير من النازحين داخليا من مغادرة قواعد بعثة الأمم المتحدة

في جنوب السودان. وأشارت إلى أن أولويات البعثة لا تزال تتمثل في حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وقالت إن البعثة ستقدم إلى المجلس معلومات مرحلية مؤقتة عن حالة حقوق الإنسان في شباط/فبراير وستقدم تقريراً شاملاً عن حقوق الإنسان للمجلس في شهر نيسان/أبريل. وأعربت كذلك عن القلق إزاء تدهور العلاقات مع حكومة جنوب السودان، وانتهاكات اتفاق مركز القوات، والتهديدات التي تتعرض لها البعثة.

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك القيود المفروضة على البعثة والعاملين في تقديم الخدمات الإنسانية والتهديدات التي يتعرضون لها. ودعوا إلى التقيد الصارم بذلك الاتفاق، وإلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال غير القانونية إلى العدالة. ورحب الأعضاء بالجهود التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولكنهم أبدوا قلقهم إزاء استمرار انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية، وبطء تنفيذ الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأجمع المجلس في الإعراب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

وفي ١٣ شباط/فبراير، أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً رحبوا فيه بالمحادثات السياسية بين قادة جنوب السودان، وأعربوا عن دعمهم القوي لوساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التصدي للحالة في جنوب السودان. وشددوا على أن الحوار السياسي لا يمكن أن ينجح إلا إذا كان شاملاً للجميع، وأدانوا انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية. وحثوا على قيام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بإنشاء لجنة فنية مشتركة وعلى النشر الفوري للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ودعا أعضاء المجلس إلى إعادة نشر القوات المتحالفة المدعوة من قبل أحد الطرفين و/أو سحبها التدريجي وحذروا من العواقب الخطيرة التي قد تترتب على اتخاذ النزاع أبعاداً إقليمية. وأدان أعضاء المجلس بقوة الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأكدوا مجدداً دعمهم الثابت للبعثة وأدانوا بأقوى العبارات جميع الإجراءات التي تتخذها القوات الحكومية وقوات المعارضة، وتؤدي إلى عرقلة أو إعاقة عمل البعثة وتهدد أفرادها. وأدانوا انتهاكات اتفاق مركز القوات، وجددوا دعوتهم إلى حكومة جنوب السودان لكي توافق فوراً على قوات إضافية دون شروط. وأكد أعضاء المجلس أيضاً على أهمية الرصد والتحقيق والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، ورحبوا بالخطوات التالية التي ستتخذ نحو تشكيل لجنة تحقيق تابعة للاتحاد الأفريقي.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، وخلال المشاورات في إطار "مسائل أخرى"، أبلغت رئيسة المجلس الأعضاء بنتائج اجتماعها الذي عقد بناء على طلب من المجلس مع الممثل الدائم لجنوب السودان. وقالت إن الرئاسة نقلت شواغل المجلس بشأن التصريحات التي أدلى بها رئيس جنوب السودان وغيره من كبار المسؤولين ضد الأمم المتحدة، وبشأن أهمية الالتزام باتفاق وقف الأعمال العدائية، وأهمية التعاون الكامل من جانب حكومة جنوب السودان مع الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال الرصد والتحقق. وأعربت الرئاسة أيضا عن قلق المجلس إزاء التقارير التي تزعم قيام أطراف النزاع بالاستخدام العشوائي للذخائر العنقودية. وأبلغت أعضاء المجلس بالتعليقات التي تلقتها من الممثل الدائم لجنوب السودان، الذي شدد على أن حكومة جنوب السودان تشارك المجلس تماما في قلقه إزاء معظم الشواغل التي أثارها.

وفي ١١ شباط/فبراير، استمع المجلس خلال المشاورات إلى إحاطة قدمتها السفيرة ماريا كريستينا بيرسيفال، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، وتناولت عمل اللجنة خلال الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأشارت الرئيسة إلى الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى الخرطوم ودارفور وإلى اجتماعاتها مع محاورين مختلفين. وأبلغت المجلس بما عرضه فريق الخبراء المعني بالسودان في تقريره النهائي، وأشارت إلى أنه خلال المناقشات التي أجرتها اللجنة، أعرب كثير من الأعضاء عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة دارفور. ووصف بعض أعضاء المجلس التقرير بأنه شامل ويستند إلى الحقائق ويتسم بالمصداقية، في حين قال البعض الآخر إن التقرير غير متوازن. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن استيائهم لما تقوم به حكومة السودان من انتهاكات روتينية لخطر توريد الأسلحة، وعمليات قصف جوي وانتهاكات لشهادات المستعمل النهائي. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء انتهاكات تجريد الأصول وحظر السفر. وأعرب عدد من الأعضاء عن تأييدهم لبعض التوصيات الواردة في التقرير أو للتوصيات بأكملها.

وفي ١٣ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٣٨ (٢٠١٤)، الذي مدد بموجبه ولاية فريق الخبراء لمدة ١٣ شهرا. وطلب المجلس في القرار إلى فريق الخبراء أن يقدم إلى اللجنة كل ثلاثة أشهر معلومات مستكملة عن أنشطته. وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، قام المجلس، في جملة أمور، بدعوة حكومة السودان إلى معالجة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وسوء استخدامها المزعجين للاستقرار في دارفور.

الصومال

في ١٣ و ٢١ و ٢٧ شباط/فبراير على التوالي، أصدر أعضاء المجلس ثلاثة بيانات صحفية، أدانوا فيها الهجمات الإرهابية التي وقعت في الصومال وأدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى والتي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنها. وأكد أعضاء المجلس مجددا تصميمهم على دعم عملية السلام والمصالحة في الصومال. وأكدوا أيضا الدعم الذي يقدمونه إلى الرئيس والحكومة الاتحادية للصومال، وإلى جميع العاملين من أجل تحقيق مستقبل أفضل للشعب الصومالي. وأكد أعضاء المجلس تصميمهم على مواصلة تقديم الدعم إلى كافة الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء التهديد الذي تشكله حركة الشباب.

الشرق الأوسط

لبنان

في ١ شباط/فبراير، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا، أدانوا فيه بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١ شباط/فبراير في الهرمل، وأدى إلى سقوط عدد لا يقل عن أربعة قتلى وإلى جرح العشرات. وفي ١٩ شباط/فبراير، أصدروا بيانا صحفيا أدانوا فيه بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في حي بير حسن بالقرب من مركز ثقافي إيراني في بيروت، وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص بجراح. وأعادوا التأكيد على أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل واحدا من أشد التهديدات خطرا على السلام والأمن. وأكدوا مجددا على ضرورة التصدي، بكافة الوسائل، للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تقديم الجناة إلى العدالة. وكذلك دعوا كافة الشعب اللبناني إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة المحاولات الرامية إلى تقويض الاستقرار في البلد، وشددوا على أهمية احترام جميع الأطراف اللبنانية لسياسة النأي بالنفس والامتناع عن القيام بأي دور في الأزمة السورية، تمشيا مع التزامها في إطار إعلان بعبدا.

وفي ١٥ شباط/فبراير، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا رحبوا فيه بتشكيل حكومة جديدة في لبنان. وتطلع أعضاء المجلس إلى مشاركة بناءة من جانب هذه الحكومة مع المجتمع الدولي، ولا سيما مجموعة الدعم الدولية للبنان، من أجل حشد الدعم. وشددوا على أن التنفيذ الفعال لقرارات المجلس ذات الصلة لا يزال يمثل مسألة حيوية لضمان

الاستقرار في لبنان. وأكدوا على ضرورة التزام الحكومة بالتقاليد الديمقراطية العريقة في لبنان، ولا سيما في ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الدستوري.

الحالة في الشرق الأوسط (الحالة في الجمهورية العربية السورية)

في ٥ شباط/فبراير، استمع المجلس أثناء مشاورات غير رسمية إلى إحاطة من سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، بشأن تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأبلغت المنسقة الخاصة المجلس بأن البعثة المشتركة تواصل عملها مع الجمهورية العربية السورية والدول الأعضاء بهدف ترسيخ تواصل عمليات نقل تلك المواد لتخليص البلد منها بأقصى قدر ممكن من السرعة والأمان، وفقا لقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وقالت إنه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نقلت الجمهورية العربية السورية شحنة إضافية من حاويات تحمل مكونات الأسلحة الكيميائية الثنائية الرئيسية وغيرها من المواد الكيميائية من مواقع تخزينها إلى ميناء اللاذقية، وتحققت البعثة المشتركة من ذلك عن بعد. وحُمِلت الحاويات على متن سفن شحن لمواصلة نقلها. وأكدت أيضا أنه جرى توقيع الاتفاق الثلاثي بشأن مركز البعثة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأكدت من جديد أن البيئة الأمنية المعقدة ما زالت تطرح تحديات أمام مجمل الجهود المبذولة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك أنشطة التحقق التي تجريها البعثة المشتركة. ومن ناحية أخرى، أقرت المنسقة الخاصة بأنه لم يجر التقيّد بالخطوط الزمنية المرحلية التي حددها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإزالة أهم المواد المستخدمة في صنع الأسلحة الكيميائية بغرض تدميرها خارج البلد، وبأن الجمهورية العربية السورية توجد في منعطف حرج في ما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية. وفيما كررت المنسقة الخاصة رأي الأمين العام الذي مفاده بأنه لم يكن من المستعصي تفادي التأخير، أكدت أن استمرار عمليات النقل المتوقعة لحجم كاف من المواد أمر ضروري، وأنه يجب تسريع عمليات نقل مواد الأسلحة الكيميائية داخل البلد لكي يتسنى للجمهورية العربية السورية الوفاء بمواعيد الإنجاز التي حددها مجلس الأمن والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وشددت أيضا على أن لدى السلطات السورية ما يكفي من المواد والمعدات اللازمة لكي تقوم بعدة عمليات للنقل البري دون مزيد من التأخير. وعرضت المنسقة الخاصة كذلك العمل الذي

أنجزته البعثة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لتقييم المخاطر على صعيد البيئة والصحة العامة، ولإسداء المشورة في الوقت المناسب بشأن التدابير الملائمة للتخفيف من حدة الآثار. وشددت في الأخير على أن بقاء المجتمع الدولي على وحدة الهدف يكتسي أهمية بالغة حتى يتم الوفاء بشروط القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن تقديرهم للبعثة المشتركة وللعاملين فيها على التزامهم وهم يعملون في بيئة نزاع خطيرة. وشددوا أيضاً على أهمية كفالة سلامة البعثة المشتركة والعاملين فيها. وأعرب بعض الأعضاء عن أسفهم لعدم التقيد بالخطوط الزمنية المرحلية لإزالة مواد الأسلحة الكيميائية، ودعوا حكومة الجمهورية العربية السورية لضمان سير عمليات نقل المواد بشكل متسق ومنتظم، وزيادة حجم المواد الكيميائية المنقولة. وأشار بعض أعضاء المجلس أيضاً إلى أنه ينبغي للسلطات السورية أن تقدم خطة تسلسلية واضحة في ما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها الخاصة بنقل الأسلحة الكيميائية. وأشار بعض الأعضاء أيضاً إلى أن لدى السلطات السورية ما يكفي من المعدات لإنجاز عدة عمليات للنقل البري. وشدد بعض الأعضاء على حجم المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للبعثة المشتركة وأعربوا عن القلق إزاء التكاليف الإضافية الناجمة عن حالات التأخير. وأشار بعض الأعضاء إلى التقدم المحرز حتى حينه في إزالة الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية، وإلى ما ينجم من آثار عن الحالة الأمنية المتقلبة على تنفيذ المهمة. وكررت بعض البلدان الإعراب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

وفي نص تلته رئيسة المجلس على الصحافة بعد إجراء المشاورات، أشار أعضاء المجلس إلى جملة أمور منها إزالة كميات محدودة من مواد الأسلحة الكيميائية من أراضي الجمهورية العربية السورية في ٧ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأقروا بالأنشطة التي تنجزها الجمهورية العربية السورية في ما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق تصنيع هذه الأسلحة، وأشاروا إلى زيادة القلق إزاء بطء وتيرة إزالة المواد الذي نجم عنه تأخير في إنجاز الأنشطة حسب المواعيد المحددة، ودعوا الجمهورية العربية السورية للإسراع بنقل جميع المواد الكيميائية ذات الصلة بطريقة منهجية وبالقدر الكافي من الاستعجال، وشددوا على أن الجمهورية العربية السورية تتحمل في آخر المطاف المسؤولية عن كفالة إزالة أسلحتها الكيميائية والقضاء على برنامجها للأسلحة الكيميائية بطريقة آمنة وفي الوقت المحدد، وأعربوا عن التزامهم بمواصلة رصد الامتثال للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) عن كثب، علماً أنه باق أقل من خمسة أشهر حتى حلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، موعد الانتهاء من تدمير الأسلحة، وهو الموعد النهائي الذي لا يزال أعضاء المجلس متشبثين بأن يتم الوفاء به.

وفي ١٣ شباط/فبراير، تلقى المجلس من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، في إطار مشاورات، آخر المعلومات بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وذكرت وكالة الأمين العام أنه منذ اعتماد المجلس لبيانه الرئاسي المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)، تفاقمت حدة النزاع، وأن تقارير وردت تفيد بالاستهداف المنهجي لمجموعات محلية ذات انتماءات دينية محددة، واستخدام الحصار كسلاح حرب، وتعمد منع وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وقالت إن أعمال العنف تتواصل دون انحسار، وإن التقارير الواردة تفيد بشنّ الهجمات بصورة عشوائية واستخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي ومدافع الهاون والسيارات المفخخة في المناطق المأهولة بالسكان. وذكرت وكالة الأمين العام أنه يجري شنّ الهجمات على المؤسسات المدنية أو استعمالها كمُنشآت عسكرية. وأبرزت أن البيئة التي يعمل فيها العاملون في مجال الإغاثة الإنسانية باتت أخطر من أي وقت مضى، وأشارت إلى استمرار ارتكاب انتهاكات شائعة للقانون الدولي الإنساني، وعدم تأمين الحماية للمدنيين. واختتمت كلمتها بالقول إن البيان الرئاسي لم يحقق ما كان منتظرا منه، وحث المجلس على اتخاذ التدابير الضرورية للالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وقيمتها.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وأعربوا عن تقديرهم للدور الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العمليات الإنسانية المنجزة في البلد. وأشار بعض الأعضاء إلى الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية، وأدانوا الهجمات الإرهابية التي تُشنّ في البلد. وأعرب بعض الأعضاء، في ضوء تدهور الحالة الإنسانية، عن رأي مفاده أنه ينبغي للمجلس أن يعتمد قرارا يتناول الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي طالب المجلس بموجبه جميع الأطراف بأن تضع على الفور حدا لجميع أشكال العنف وأن توقف جميع الهجمات ضد المدنيين والاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، ودعا جميع الأطراف إلى أن ترفع على الفور الحصار المضروب على المناطق المأهولة بالسكان. وطالب المجلس أيضا جميع الأطراف، وعلى الأخص السلطات السورية، بأن تسمح فوراً للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن تنفيذ جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية للقرار

في غضون ٣٠ يوما من اعتماده وكل ٣٠ يوما بعد ذلك، وأعرب المجلس عن اعتزامه أن يتخذ بعد تلقي تقرير الأمين العام مزيدا من التدابير في حالة عدم الامتثال لهذا القرار.

وفي بيان أدلى بعد إجراء التصويت، رحب الأمين العام ترحيبا كبيرا باعتماد القرار وصرح أنه في حالة ما نُفذ بسرعة وبحسن نية، فسيمكن على الأقل التخفيف من المعاناة بعض الشيء. وذكر أن الأمم المتحدة ستواصل، في الوقت الذي تستمر فيه العملية السياسية، فعل كل ما بوسعها لإغاثة الأشخاص المحتاجين في الميدان وحمايتهم.

وأعرب الأعضاء في مجلس الأمن عن ترحيبهم باعتماد القرار المتعلق بالحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، ودعوا الأطراف المعنية إلى تنفيذه تنفيذا تاما. وأبرز بعض أعضاء المجلس عزم المجلس على اتخاذ مزيد من التدابير في حالة عدم الامتثال للقرار.

وفي بيان أدلى بعد إجراء التصويت، صرح ممثل الجمهورية العربية السورية أن الحكومة مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن المسائل الإنسانية، في إطار احترام سيادة الجمهورية العربية السورية، وشدد على أن التدابير التي اتخذت لتنفيذ البيان الرئاسي المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لم تكن ممكنة بدون تعاون الحكومة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٥ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسته الشهرية بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس في جلسة علنية. وأعقب الإحاطة إجراء مشاورات.

وقال وكيل الأمين العام إن لحظة فاصلة في عملية السلام في الشرق الأوسط تلوح في الأفق، حيث أن العمل الذي قام به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جون ف. كيري، لتناول تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين وشواغلهم، هيا أفقا سياسيا ذي مصداقية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وشدد أيضا على أن الوقت قد حان لتضع الجهات الوطنية خطة تحقيق السلام في قائمة اهتماماتها. فبالنسبة للفلسطينيين، يبشر التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات بأن تصبح فلسطين دولة عضوا تتساوى مع غيرها في المتزلة وتحظى بالاعتراف التام. ولإسرائيل أيضا فوائد في ذلك: فالحل التفاوضي القائم على وجود دولتين هو وحده الذي سيمنحها الأمن والاعتراف الذي تستحقه. وأشار وكيل الأمين العام إلى أنه كيفما كان الحال تظل الحالة على أرض الواقع هشة. فقد زاد عدد الاشتباكات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها، ووقعت حالات شنّ فيها مستوطنون هجمات على ممتلكات فلسطينية. وأفادت قوات الأمن الإسرائيلية أنها أجبّطت عدة

هجمات إرهابية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت حكومة إسرائيل ما تقدمه من تمويل وحوافز للمستوطنات القائمة. وأدت الزيارات التي تقوم بها جماعات إسرائيلية، بما في ذلك كبار المسؤولين، إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف إلى حدوث مواجهات بين الفلسطينيين وأفراد الشرطة الإسرائيلية المرافقين لهذه الجماعات. وأعرب وكيل الأمين العام عن بالغ القلق إزاء استمرار هدم مباني إقامة الفلسطينيين وكسب عيشهم في المنطقة حيم، وعلى الأخص في منطقة غور الأردن والقدس الشرقية. ومما يثير القلق أيضا ورود تقارير عن إعاقة وصول جهات تقدم المساعدة الإنسانية عند سعيها لتوفير المأوى في حالات الطوارئ وغير ذلك من أشكال المساعدة. وقال إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قررت تعليق أنشطتها لتوزيع الخيام على الأشخاص المتضررين من هدم المنازل في منطقة غور الأردن بعد ملاحظتها أن السلطات الإسرائيلية تسير على منوال عرقلة هذه الأنشطة ومصادرة هذه الخيام.

وفي ما يتعلق بغزة، قال وكيل الأمين العام إن هناك علامات مثيرة للقلق تشير إلى تلاشي تفاهم وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، سواء في ما يتعلق بوضع حد للأعمال العدائية أو فتح المعبر لعبور الناس والبضائع. وأعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد أعمال العنف ودعا جميع الأطراف إلى أن تتصرف وفقا للقانون الدولي. وأشار إلى أن الحالة الإنسانية استمرت في التدهور، نظراً لاستمرار إغلاق قطاع غزة. وقال أيضا أن وفدي فتح وحماس التقيا في غزة لمناقشة تنفيذ اتفاقات المصالحة المبرمة. وأخيرا، شدد وكيل الأمين العام على أنه ما من سبيل آخر لتمهيد الطريق لإيجاد حل دائم لقطاع غزة في إطار التقدم السياسي صوب تحقيق السلام عدا إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت لواء السلطة الفلسطينية الشرعية على أساس الالتزامات التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، أشار وكيل الأمين العام إلى عقد مؤتمر جنيف الثاني واعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن الحالة الإنسانية في البلد. وأكد تواصل تزايد الخسائر في الأرواح والدمار في الجمهورية العربية السورية وفي المنطقة بشكل مأساوي، مما يشير إلى ضرورة إيجاد حل سياسي على وجه الاستعجال. وأشار إلى أن التقدم المحرز في محادثات مؤتمر جنيف الثاني كان لحد الآن محدودا. وأشار وكيل الأمين العام أيضا إلى ترحيب الأمين العام باعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) وإعراجه عن أملة في أن يتيح لجميع الجهات العاملة في المجال الإنساني الموجودة في الميدان أن تزيد من فرص وصولها إلى جميع المحتاجين. وشدد على أن الأعمال العدائية الجارية في الجمهورية العربية السورية لا تزال تؤثر

على اللاجئين الفلسطينيين المستضعفين. فالوضع في مخيم اليرموك، حيث حوَّصر ١٦ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين، آخذ في التدهور.

وقال وكيل الأمين العام إن تشكيل حكومة "المصلحة الوطنية" في لبنان يشكل تطوراً إيجابياً هاماً في مواجهة خلفية من استمرار التوترات الناجمة عن الهجمات الإرهابية المميتة، وحوادث القصف وإطلاق النار عبر الحدود السورية. وأشار إلى أن من المهم أن يضم مجلس الوزراء معظم الأحزاب السياسية حتى يتسنى التصدي للتهديدات الأمنية الخطيرة والتحديات الإنسانية الجسيمة التي يواجهها البلد، وأنه من المهم أيضاً تنظيم انتخابات رئاسية في الموعد المحدد في الشهر المقبل. وأفاد بأن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى طول الخط الأزرق ظلت هادئة، رغم الانتهاكات الإسرائيلية شبه اليومية للمجال الجوي اللبناني.

وإثر جلسة الإحاطة، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة. في حين أعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء الأثر السلبي الذي قد يترتب على عملية السلام من جراء الوقائع الأخيرة والتصريحات العلنية لممثلي كل من الطرفين لوسائل الإعلام. ودعا بعض الأعضاء إسرائيل إلى أن توقف أنشطتها الاستيطانية، وأن ترفع القيود المفروضة على قطاع غزة، وأن تتوقف عن هدم المباني الفلسطينية. وشدد بعض الأعضاء على أنه لا بد من وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة. ورحب أعضاء المجلس باعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بالإجماع، وحثوا أطراف النزاع على تنفيذه دون إبطاء. وأكد معظم الأعضاء المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق السلطات السورية في هذا الشأن. وأكد معظم الأعضاء من جديد استعداد المجلس لاتخاذ مزيد من التدابير في حالة عدم الامتثال للقرار، على النحو المنصوص عليه في القرار وعلى أساس المعلومات الواردة في التقرير الأول المقدم من الأمين العام. وكرر أعضاء المجلس تأكيد أن التوصل إلى حل سياسي هو السبيل الوحيد لوضع حد للأزمة السورية. وأعرب معظم الأعضاء عن الأمل في أن تستأنف أطراف النزاع المحادثات. وأعرب بعض الأعضاء عن الأمل في أن تقبل حكومة الجمهورية العربية السورية الخطة التي اقترحها الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسورية. وشدد معظم أعضاء المجلس على ضرورة إحراز تقدم في المسار السياسي ومسار الأسلحة الكيميائية والمسار الإنساني للأزمة السورية. ورحب أعضاء المجلس بتشكيل الحكومة في لبنان. وذكر معظم الدول الأعضاء أن تدهور الحالة الأمنية يشكل تهديداً للمنطقة، نظراً لتداعيات النزاع السوري، وأدانوا الأعمال الإرهابية التي ارتكبت

في لبنان. وأشار معظم الأعضاء إلى أن لبنان يواجه تحديات على المستويين الأمني والإنساني وعلى مستوى اللاجئين، وأن على المجتمع الدولي أن يواصل دعم وحدته الوطنية. وأعرب عدد من الأعضاء عن أملهم في أن تُعقد الانتخابات الرئاسية في الوقت المناسب. وأعرب بعض الأعضاء عن تقديرهم لمبادرة مجموعة الدعم الدولية للبنان.

اليمن

في ٢٦ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن، الذي رحب فيه بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وأعرب عن تأييده الشديد لاستكمال الخطوات التالية من عملية الانتقال، بما في ذلك صياغة دستور جديد، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات العامة في الوقت المناسب. وأنشأ المجلس أيضا لجنة لترصد، في جملة أمور، تنفيذ تجميد الأصول المالية وحظر سفر الأفراد أو الكيانات الذين تحدد اللجنة أسماءهم. وعقب اتخاذ القرار، أعرب بعض أعضاء المجلس عن دعمهم لعملية انتقالية سياسية في اليمن، وشجعوا على المضي قدما نحو تحقيق انتقال سلمي، وأكدوا مجددا أهمية آلية الجزاءات في مكافحة أولئك الذين يحاولون تعطيل العملية.

أوروبا

قبرص

في ١١ شباط/فبراير، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا رحبوا فيه بالبيان المشترك الذي اتفق عليه زعيما القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وأنشأوا عليهما لما أظهرهما من مقدرة على القيادة السياسية. وتشجّع أعضاء المجلس بالالتزام باستئناف المفاوضات المنظمة بطريقة تركز على تحقيق النتائج ومناقشة جميع المسائل الأساسية المتعلقة بصورة مستقلة، ودعوا الطرفين إلى مواصلة السعي، بحسن نية، إلى التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن. وأعرب أعضاء المجلس عن الأمل في أن يغتنم الزعيمان هذه الفرصة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة على أساس إقامة اتحاد يضم طائفتين ومنطقتين تكفل لهما المساواة على الصعيد السياسي وفقا لما هو مبين في قرارات المجلس ذات الصلة بالموضوع. وكرروا تأكيد دعمهم الكامل للعملية وشدّدوا على الفوائد التي ستجلبها إعادة التوحيد. كما أعربوا عن عميق تقديرهم للمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص لمثابرتة والتزامه وتطلعوا إلى استمرار دور بعثة المساعي الحميدة في قبرص.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)

في ١٤ شباط/فبراير، قدمت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إحاطة إلى المجلس عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وترأس جلسة الإحاطة وزير خارجية ليتوانيا. وأكدت الممثلة السامية مجددا التزام الاتحاد الأوروبي القوي بدعم التعددية الفعالة، التي تكون الأمم المتحدة محورها، والعمل على تحقيقها. وقدمت عرضا عاما لمساهمة الاتحاد الأوروبي في المفاوضات والاستجابات الدولية المتعلقة بالآزمات، مثل اضطلاعها بالقيادة في ما يتعلق بمسألة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية والعمل على تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا. وأشارت أيضا إلى جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى دعم الاستقرار والأمن والتنمية في الصومال، واستعداده للمساعدة في مالي والبلدان في منطقة الساحل والصحراء الأوسع نطاقا، وتعهدهت بأنه سيؤدي دوره في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتناولت الممثلة السامية أيضا الحالة في الجمهورية العربية السورية، والشرق الأوسط، وأوكرانيا، ومصر.

وأكد الأمين العام على أهمية إقامة شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية ودورها الحاسم في صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في مجالات منع نشوب النزاعات، والوساطة، وإدارة الآزمات، وحفظ السلام، وحل النزاعات، وبناء السلام. وشدد على المساهمة الكبيرة للاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة والعمل المتزايد الذي يقوم به الكيانان جنبا إلى جنب في الميدان، في مجالات حفظ السلام، وعمليات إدارة الآزمات المدنية، والدبلوماسية الوقائية. وأكد الأمين العام على الحالة المثيرة للقلق البالغ في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى أهمية إنشاء بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من المساهمات العسكرية الحالية والمقبلة. وأكد التزامه بمنع وقوع المزيد من الفضائع وتقديم توصيات إلى المجلس من أجل إنهاء الأزمة.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وأشاروا إلى الدور التكميلي للاتحاد الأوروبي في صون السلام والأمن الدوليين. وأقر بعض الأعضاء بأن الاتحاد الأوروبي قدم مساهمة قيمة في مجالات منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، ومكافحة الإرهاب، وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، والاستجابة الإنسانية، والتعمير والتنمية. وأقر بعض الأعضاء أيضا بأهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. وشدد بعض أعضاء المجلس على دور التيسير الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في السعي إلى إيجاد حلول للمسألة

النووية الإيرانية والمشاكل بين بلغراد وبريشينا، فضلا عن دعمه للجهود الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل. ولاحظ عضو في المجلس، في معرض الإشارة إلى القضية السورية، أن الجزاءات المفروضة من جانب واحد تؤدي إلى حد كبير إلى تقويض الأثر الإيجابي للمساعدة الإنسانية للاتحاد الأوروبي.

وفي ١٤ شباط/فبراير، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا يثني فيه على مساهمة الاتحاد الأوروبي الكبيرة في دعم صون السلام والأمن الدوليين (S/PRST/2014/4). وأثنى المجلس أيضا على مشاركة الاتحاد الأوروبي في أنشطة التفاوض والوساطة على الصعيد الدولي، وبخاصة الدور التنسيقي الذي اضطلع به في التوصل إلى اتفاق بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ - ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى الاتحاد الروسي، والصين، والولايات المتحدة - وجمهورية إيران الإسلامية بشأن خطة عمل مشتركة، وإسهامه الكبير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في منطقة غرب البلقان.

ورحب المجلس بالنهج الشامل الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي لصون السلام والأمن الدوليين، وأثنى على الاتحاد لالتزامه بمكافحة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال وإسهامه في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. ورحب المجلس أيضا بالالتزام القوي الذي يُبديه الاتحاد الأوروبي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وبقراره إنشاء عملية مؤقتة لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن دعمه لأهداف ومهام الأمم المتحدة في مالي وفي منطقة الساحل ككل. وأكد المجلس من جديد أهداف المنظمتين المشتركة المتمثلة في تعزيز وتيسير فرص التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري على أساس التنفيذ الكامل لبيان جنيف، وأشار إلى التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز الأمن والحوكمة الرشيدة والتنمية في أفغانستان.

ورحب المجلس بالتعاون الجاري من أجل تقوية استجابة الأمم المتحدة في مجال النهوض بالتعاون الإنمائي، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وأقر المجلس أيضا بالدعم القيم المقدم من الاتحاد الأوروبي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وشدد على الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في جهود السلام والأمن. وشدد المجلس أيضا على أنه بإمكان الاتحاد الأوروبي الإسهام في المساءلة من خلال التعاون مع الآليات الدولية، والمحاكم والهيئات القضائية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، شجع المجلس المنظمتين على مواصلة تعزيز علاقتهما المؤسسية وشراكتهما الاستراتيجية، بسبل منها الإحاطات المنتظمة المقدمة إلى المجلس.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٢٤ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمشاركة الرئيس، وديديه بوركالتر، رئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أشار إلى ما تقدمه المنظمة، بوصفها منظمة إقليمية تعمل وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من مساهمة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل صون أو إعادة إحلال السلام، والأمن، والاستقرار على الصعيد الدولي، ولا سيما العمل الذي تضطلع به كلتا المنظمتين في أفغانستان وجورجيا، وكذلك في كوسوفو. وذكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن جدول أعمال المنظمة يهيمن عليه كل من الأزمة السياسية وتصاعد العنف مؤخرا في أوكرانيا، وتحذرت عن الدعوات التي وجهها إلى جميع الأطراف للامتناع عن اللجوء إلى العنف، وإيجاد حل للأزمة عن طريق الحوار والوسائل السلمية واحترام حقوق الإنسان. وأشار إلى أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢١ شباط/فبراير من أجل إنهاء العنف وإيجاد حل سياسي للأزمة. وأبلغ المجلس أيضا باقتراحه إنشاء فريق اتصال دولي معني بأوكرانيا وتعيين مبعوثه الشخصي إلى أوكرانيا. وشجع الزعماء الجدد في أوكرانيا على توجيه دعوة إلى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة من أجل زيارة البلد للوقوف على حقائق وظروف الأحداث التي وقعت، كما دعا إلى توجيه دعوة مبكرة إلى هذا المكتب من أجل إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات. وأشار الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أن سويسرا، تستهدف، خلال فترة رئاستها، إلى تعزيز الأمن والاستقرار عن طريق الانخراط في الأعمال المتعلقة بغرب البلقان وجنوب القوقاز ومنطقة ترانسنيستريا؛ وتحسين حياة الناس من خلال توطيد التعاون بين المنظمات الإقليمية والعالمية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون؛ وتعزيز قدرة المنظمة على العمل من خلال تحسين قدراتها على القيام بالوساطة وتعزيز الحوار مع المجتمع المدني.

ورحب أعضاء المجلس بالنهج الأمني الشامل الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيدوا أولويات الرئاسة السويسرية للمنظمة التي تتعلق بجميع أبعاد المنظمة الثلاثة، بما في ذلك تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعوا إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة. وأعرب بعض أعضاء المجلس الذين تناولوا الحالة في أوكرانيا عن تأييدهم للتوصل إلى حل سياسي وإنهاء أعمال العنف. وتم التشديد أيضا على مبدأي سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، فضلا عن حقوق الأقليات القومية. ولاحظ عضوان أهمية تنفيذ الاتفاق بين الحكومة والمعارضة المؤرخ ٢١ شباط/فبراير من أجل تحقيق الاستقرار في البلد.

وشددت بعض البلدان على أهمية بذل المنظمة للمزيد من الجهود في التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، واعتماد نهج أكثر موثوقية في إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز جهودها المتعلقة بالوساطة، وتشجيع الحوار وتدابير بناء الثقة، ومساعدة الدول المشاركة في تنفيذ مبادئ المنظمة والتزاماتها.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ١٠ شباط/فبراير، قدم فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إحاطة إلى المجلس في جلسة تداول بالفيديو. وألقى كل من رئيس وزراء صربيا، إيفيكا داتشيتش، ورئيس وزراء كوسوفو، هاشم تقي، أيضا كلمتين أمام المجلس.

وأحاط الممثل الخاص للأمين العام علما بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في السنة السابقة، ولا سيما عن طريق الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي يسرت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي إبرامه. وأشار إلى أن تنفيذ الشروط المتفق عليها فيما يتعلق بالجهاز القضائي في شمال كوسوفو لم يكتمل، وشدد على أن بناء الثقة في الشرطة والقضاء في جميع أنحاء كوسوفو يكتسي أهمية قصوى. وشدد الممثل الخاص على أنه رغم نجاح الانتخابات المحلية، فإن وتيرة إنشاء الإدارات الجديدة في البلديات في شمال كوسوفو بطيئة. ودعا أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين إلى دعم الإدارات البلدية الجديدة، وشدد على أن إنشاء جماعة/رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية من شأنه أن يمثل خطوة رئيسية أخرى في التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وأشار الممثل الخاص إلى أن المخاوف السائدة لدى الجمهور المحلي في الشمال ينبغي مواجهتها من خلال القيام على الصعيد المحلي بإحراز تقدم ملموس في تحسين البنية التحتية والخدمات وإنفاذ القانون. وأشار أيضا إلى مناقشة دارت داخل كوسوفو بشأن مشاركة السكان المحليين في النزاعات في مناطق أو بلدان أخرى، مثل الجمهورية العربية السورية، وذكر أن سلطات كوسوفو اقترحت مشروع قانون يحظر ويحرم مشاركة الكوسوفيين في النزاعات المسلحة في الخارج. وأشار أيضا إلى أنه تم إحراز بعض التقدم في توضيح مصير المفقودين. وأفاد الممثل الخاص أن مجلس الاتحاد الأوروبي فتح باب المفاوضات مع كوسوفو من أجل إبرام اتفاق بشأن تحقيق الاستقرار والانتساب، ومفاوضات مع صربيا بشأن الانضمام. وذكر أيضا أن بلغراد وبريشينا بحاجة إلى تعزيز التقدم المحرز حتى ذلك الوقت والتغلب على المسائل المعلقة عن طريق الحوار.

وقدم السيد داتشيتش تقييما لحالة حقوق طوائف الأقليات في كوسوفو وميتوهيا، ولا سيما في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة. وشدد على أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق أساسي بشأن تمثيل الطائفة الصربية في المؤسسات المركزية في كوسوفو على المدى الطويل. وأشار السيد داتشيتش إلى أن أي مناقشة لإمكانية تغيير نطاق وولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يجب ألا تجري خارج المجلس. وأعرب عن استعداد صربيا للتطبيع والمصالحة في المنطقة ولإجراء حوار يهدف إلى إيجاد حل شامل.

وشدد السيد تقي على أن الهدف الأساسي لحكومته هو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وأن الاستقرار السياسي أحدث أثرا إيجابيا في الاقتصاد. وأشار إلى القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي رحب فيه بالتقدم المحرز في بناء كوسوفو لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو معتقداتهم وبقاري الاتحاد الدولي لكرة القدم والاتحاد الدولي لكرة اليد السماح لكوسوفو بالمشاركة في المباريات الرياضية الدولية. وشدد أيضا على المشاركة المتواصلة في تهيئة الظروف اللازمة لعودة المشردين داخليا. وأعرب السيد تقي عن التزامه بمواصلة الحوار مع صربيا في عام ٢٠١٤ بهدف المضي قدما في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل الذي ينبغي أن يكون نموذجا لحل النزاعات الإقليمية.

وأيد أعضاء المجلس مواصلة تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل وحثوا على ذلك. ورحب بعض الأعضاء بإجراء الانتخابات المحلية، وأثنوا على التنسيق بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو في توفير الأمن للعملية الانتخابية في جميع أرجاء كوسوفو. وأبرز بعض الأعضاء الدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو. وسلط بعض الأعضاء أيضا الضوء على مسألة الاتجار بالأعضاء البشرية، وقالوا إنهم سيرصدون عن كثب التقدم المحرز في التحقيقات ذات الصلة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء قضية المشردين داخليا وشجعوا الحكومات على توفير الظروف اللازمة لعودتهم. وأكد بعض الأعضاء تقديرهم للعدد المتزايد من البلدان التي اعترفت باستقلال كوسوفو وحثوا الدول الأخرى على القيام بذلك. وشدد بعض الأعضاء على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الأساس القانوني لحل مسألة كوسوفو، وأن الجهود الرامية إلى حل هذه المسألة ينبغي أن تُبذل في إطار هذا القرار. وقال أحد الأعضاء إن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة التي تملك سلطة اتخاذ القرارات بشأن مسألة مركز كوسوفو. واقترح بعض أعضاء المجلس خفض عدد التقارير ووتيرة عقد جلسات المجلس المتعلقة بالحالة في كوسوفو.

الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

عقد المجلس، في ٢٨ شباط/فبراير، جلسة خاصة في ما يتعلق بالرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136).

وقدم أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، عرضاً للتطورات التي حدثت في أوكرانيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وأبلغ المجلس بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتشجيع حوار يهدف إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة في أوكرانيا، ومنها إيفاد مبعوث إلى أوكرانيا في بعثة لتقصي الحقائق. وكرر الأمين العام المساعد النداء الموجه من الأمين العام من أجل إجراء عملية سياسية شاملة للجميع في أوكرانيا تعكس تطلعات جميع الأوكرانيين وتحافظ على وحدة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وأعرب عن تضامن الأمم المتحدة مع المواطنين الأوكرانيين في الظروف الصعبة.

وطلب الممثل الدائم لأوكرانيا إلى المجلس النظر في رسالته المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2014/136)، والحالة في ما يتعلق بأوكرانيا.

وخلال مشاورات جرت في ٢٨ شباط/فبراير، استعرض العديد من أعضاء المجلس مع القلق التطورات الأخيرة في أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم؛ وأعربوا عن دعمهم للوحدة الأوكرانية وسلامتها الإقليمية وسيادتها؛ واتفقوا على أهمية تحلي جميع الجهات السياسية الفاعلة في أوكرانيا بضبط النفس؛ ودعوا إلى إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف يعترف بالتنوع في المجتمع الأوكراني. وأشار أحد الأعضاء إلى خرق اتفاق ٢١ شباط/فبراير، الذي قال إنه أدى إلى تدهور الحالة ودعا إلى تنفيذه.

المسائل المواضيعية والمسائل الأخرى

المهجوم الإرهابي الذي وقع في مصر

أصدر أعضاء المجلس، في ١٦ شباط/فبراير، بياناً صحفياً أدانوا فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في اليوم نفسه والذي استهدف حافلة كانت تقل سياحاً من جمهورية كوريا في شبه جزيرة سيناء بمصر، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص على الأقل وإصابة العشرات. وقدم أعضاء المجلس تعازيهم إلى أسر الضحايا وأعربوا عن تعاطفهم مع جميع المصابين ومع شعبي مصر وجمهورية كوريا وحكومتيهما. وأعادوا التأكيد على أن الإرهاب يُعد، بجميع أشكاله ومظاهره، أحد أخطر التهديدات المهددة بالسلام والأمن. وأكد

أعضاء المجلس من جديد ضرورة مكافحة ما ينشأ عن الأعمال الإرهابية من أخطار تهدد السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وجميع الالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تقديم الجناة إلى العدالة.

عدم الانتشار (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في ٢٠ شباط/فبراير، استمع المجلس خلال المشاورات التي أجراها إلى إحاطة قدمتها السفيرة سيلفي لوكاس، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بشأن أعمال اللجنة خلال الفترة من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤.

وذكرت رئيسة اللجنة أن اللجنة عقدت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جلستين غير رسميتين وأدت واجباتها من خلال إجراء "عدم الاعتراض". وأشارت إلى أن فريق الخبراء قدم إلى اللجنة تقريرين عن الحوادث الأمنية. وناقشت اللجنة، في الجلسة غير الرسمية المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ثلاثة تقارير عن الحوادث الأمنية، ثم ناقشت، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تقرير فريق الخبراء عن شحنة الأسلحة التي ضبطتها بنما على متن السفينة تشونغ تشون غانغ في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأفادت أيضا بأن اللجنة تواصل استعراض وتحسين القائمة الموحدة بأسماء الأفراد والكيانات الخاضعين لتجميد الأصول وحظر السفر وقوائم الأصناف المحظورة، وبأن معلومات إضافية أدرجت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فيما يتعلق بأحد الكيانات المدرجة في القائمة الموحدة. وأفادت رئيسة اللجنة بأن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، شارك، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بالتعاون مع رؤساء اللجان المنشأة عملاً بالقرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠١١) بشأن مكافحة الإرهاب والقرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في تنظيم جلسة إحاطة مفتوحة بشأن دور المجلس وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في مكافحة انتشار الإرهاب وتمويله، بمشاركة رئيس فرقة العمل. وأعربت أيضا عن اعتزام اللجنة مواصلة هذه الممارسة المتمثلة في الأخذ بالشفافية والتواصل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة من خلال عقد جلسة إحاطة مفتوحة واحدة أو أكثر من هذا القبيل في عام ٢٠١٤. وأفادت أيضا بأن اللجنة تنظر حاليا في التقرير النهائي المقدم من فريق الخبراء. وأشارت في الختام إلى أن اللجنة تلقت، خلال الفترة

المشمولة بالتقرير، أربعة تقارير عن التنفيذ من الدول الأعضاء وبأن عدد الدول التي قدمت تقارير عن التنفيذ يبلغ ٩٧ دولة.

وفي أعقاب عرض التقرير النهائي، تبادل عدد من الأعضاء ملاحظاتهم الأولية عليه ووصفوه بأنه تقرير دقيق ومفصل وبأن التوصيات الواردة فيه معقولة. وحثوا أيضا على نشره قريبا. وأشار آخرون إلى أنهم بصدد دراسة التقرير وأنهم يتطلعون إلى عقد مناقشات بناءة.

وأشاد عدد من أعضاء اللجنة بفريق الخبراء على التقرير الشامل الذي قدمه عن حادثة السفينة تشونغ تشون غانغ والذي اعتبروه تقريراً ممتازاً، وشددوا على ضرورة تقديم استجابة فعالة حسنة التوقيت. وذكر بعض أعضاء المجلس أن انتهاكا واضحا للجزاءات حدث في هذه الحالة، وقدموا اقتراحات محددة بشأن الإجراءات التي يتعين على اللجنة اتخاذها على أقل تقدير، ولا سيما إصدار مذكرة مساعدة على التنفيذ بشأن هذه الحالة وتحديد كيانات إضافية، مما يشمل شركات الشحن المتورطة في انتهاك الجزاءات، ونشر التقرير المتعلق بالحادثة في مسعى لمساعدة الدول الأعضاء ولإبداء الشفافية. وذكر أعضاء اللجنة أن عواصمهم لا تزال تدرس التقرير، وأكدوا على أنه لا يمكن النظر في اتخاذ أي إجراء متابعة من قبل اللجنة، بما في ذلك إجراء مناقشات بشأن مسألة نشر التقرير، ما لم يختتم فريق الخبراء تحقيقات المتابعة التي يجريها. وأعرب أحد أعضاء اللجنة عن شكه في بعض البيانات الواردة في التقرير، وارتأى أن الخبراء لم يتصرفوا وفقا للإجراءات المتفق عليها.

ورحب بعض أعضاء المجلس بالتطورات الأخيرة الرامية إلى التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، من قبيل المحادثات الرفيعة المستوى التي جرت بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومبادرات جمع شمل الأسر. وأعرب بعض الأعضاء عن أملهم في أن تواصل جميع الأطراف المعنية اتباع نهج شامل وأن تتخذ خطوات عملية لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف وإعادة المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مسار حوار مستدام فعال لا رجعة فيه. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من عدم وجود مؤشرات حتى الآن على استعداد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتراجع عن برامجها النووية وبرامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى وبرامج القذائف التسيارية. ولاحظوا مع القلق أيضا المؤشرات التي تدل على أن مفاعل يونغبيون النووي سيُعاد تشغيله. وأعرب عدد من الأعضاء عن جزعهم الشديد من النتائج التي توصلت إليها اللجنة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمعنية بانتهاكات حقوق الإنسان في

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وشددوا على أن تلك النتائج تستحق مزيدا من الاهتمام. وذكروا أيضا أن من الضروري معالجة الخلافات في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والتعاون على أساس من المساواة والاحترام المتبادل.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

عقد المجلس، في ١٢ شباط/فبراير، مناقشة مفتوحة واعتمد بيانا رئاسيا عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/PRST/2014/3). وأدلى بإحاطة كل من نافانيتيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفاليري آموس، وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وإيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وإيف داكور، المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، وفي إطار المادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، شاركت في المناقشة المفتوحة ٤٨ دولة من الدول غير الأعضاء في المجلس، منها إستونيا التي كانت ممثلة على المستوى الوزاري.

وشددت المفوضة السامية على أهمية عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. وأكدت على أن تخصيص الموارد الكافية في الوقت المناسب لرصد حقوق الإنسان والدفاع عنها والإبلاغ عنها أمر أساسي لتنفيذ ولايات الحماية تنفيذا فعالا. وشددت أيضا على أهمية وجود فهم واضح لمفهوم "حماية المدنيين" في عمليات حفظ السلام وصلته بولايات حقوق الإنسان. وأشارت إلى ضرورة الدعم المقدم من المجلس في الحالات التي تتطلب فيها حماية المدنيين اتخاذ قرارات صارمة وسريعة. وقالت أيضا إن الدول يجب أن تبذل مزيدا من الجهود لضمان التحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومساءلة مرتكبيها. وشددت المفوضة السامية على أهمية التصدي للنزاعات المسلحة التي يعاني فيها المدنيون معاناة شديدة والتي لم تُنشر فيها أي عملية لحفظ السلام. وأشارت أيضا إلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في جنوب السودان والحالة في الجمهورية العربية السورية.

وأعربت وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية عن أسفها لاستمرار معاناة المدنيين في حالات النزاع على الرغم من كثرة القواعد والمعايير في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وشددت على أن تكليف بعثات حفظ السلام بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي المحدث لا يزال يُعتبر من أهم الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن. وأكدت على ضرورة التمييز بوضوح بين عمل البعثات في المجال الإنساني وأهدافها السياسية والعسكرية، مع كفالة التنسيق الفعال بين البعثات والجهات الفاعلة الإنسانية. وكررت

وكيلة الأمين العام الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، وتعهدت بتشجيع الدول الأعضاء على الاعتراف بما تخلفه هذه الأسلحة من آثار إنسانية. وأشارت أيضا إلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في جنوب السودان والحالة في الجمهورية العربية السورية.

وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إنه على الرغم من أن أفراد حفظ السلام قد يضطرون إلى الوقوف في وجه العناصر الحكومية المارقة لحماية المدنيين، فإن حفظ السلام لا يمكن أن يكون مجديا إلا بموافقة الحكومة المضيفة. وشدد على أنه لا ينبغي الخلط بين حماية المدنيين من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والتدخل دون موافقة الحكومة المضيفة. وأيد وكيل الأمين العام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وحذر من أنه لن يكون هناك مناص من استكشاف القدرات الجديدة واعتماد التكنولوجيات الحديثة في عمليات حفظ السلام المقبلة، وأكد على الحاجة الماسة إلى تحسين قدرات الإنذار المبكر والرد السريع.

وقال المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر إن آثارا إنسانية هائلة نجمت عن أعمال العنف التي تستهدف شعوبا بأكملها في بعض الحالات والتراعات المسلحة الراهنة. وشدد على أن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الاحتياجات الإنسانية والقدرة على تقديم استجابة فعالة، بالإضافة إلى ابتعاد الجهات الفاعلة الإنسانية أكثر فأكثر عن الأشخاص الذين تسعى إلى مساعدتهم، يؤديان إلى نشوء عقبات إضافية. وشدد المدير العام أيضا على أن أطراف النزاع يجب أن تسمح، في الحالات التي لم تُلب فيها الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين، بمرور الإغاثة الإنسانية المحايدة وتيسره. وأشار إلى أن الخدمات الإنسانية التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا يمكن تأويلها على أنها تمثل تحديا لسيادة الدول أو اعترافا بأي طرف من أطراف النزاع. وذكر أيضا أن التشرّد الداخلي يُعد أحد أصعب المشاكل الإنسانية وأوسعها نطاقا.

وكرر أعضاء المجلس والعديد من الوفود الأخرى الأعراب عن قلقهم من أن المدنيين لا يزالون يشكلون الغالبية العظمى من ضحايا النزاع المسلح. وشددت وفود عدة على أهمية الدور الذي تؤديه عمليات حفظ السلام الفعالة وأهمية تنفيذ الأطر المعيارية على أرض الواقع. وشددت دول أعضاء عدة على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول، وحثت الأطراف في النزاعات المسلحة على التقيد التام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وشدد بعض الوفود على أن عمليات المعونة الإنسانية في حالات النزاع يجب أن تمثل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية. ودعا

بعضها إلى مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأبرز عدد من الوفود الدور الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب وفي ردع الانتهاكات. وأعرب بعض الدول الأعضاء عن قلقه من الأثر المزعزع للاستقرار لتدفقات الأسلحة غير المشروعة والأثر العشوائي للأسلحة المتفجرة على السكان المدنيين، وأكدوا أيضا على دور معاهدة تجارة الأسلحة في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه.

وفي البيان الرئاسي (S/PRST/2014/3)، أعاد المجلس تأكيد التزامه بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ومواصلة التنفيذ التام لجميع قراراته وبياناته الرئاسية ذات الصلة بالموضوع. وأشار إلى أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام وكفالة حقوق الإنسان لمواطنيها ولجميع الأفراد داخل أراضيها حسبما تنص عليه أحكام القانون الدولي ذات الصلة، وأكد مجددا أن أطراف النزاع المسلح تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان حماية المدنيين المتضررين. وأقر بضرورة أن يواصل المجلس تعزيز حماية المدنيين في النزاع المسلح. وكرر تأكيد إدانته الشديدة لجميع انتهاكات القانون الدولي، وطالب الأطراف في النزاعات المسلحة بأن تمتثل امتثالا صارما للالتزامات المنطبقة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وشدد المجلس على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة. وكرر تأكيد ضرورة وجود قيادة قوية في عمليات حفظ السلام، وأشار إلى تصميمه على الارتقاء بالإشراف الاستراتيجي الذي تقوم به عمليات حفظ السلام، في شراكة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وغيرها من أصحاب المصلحة. وفي الختام، اعترف المجلس بإسهام المذكرة المستكملة، الواردة في مرفق البيان الرئاسي، في النظر في المسائل المتعلقة بحماية المدنيين، وشدد على ضرورة مواصلة استخدامها على أساس أكثر منهجية واتساقا.

سيادة القانون

في ١٩ شباط/فبراير، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن النهوض بسيادة القانون وتعزيزها في سياق صون السلام والأمن الدوليين. وترأس المناقشة وزير خارجية ليتوانيا. وكانت شيلي ممثلة على المستوى الوزاري. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس، مستندا فيها أيضا إلى المسائل التي تناولها تقريره عن قياس فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد النزاع. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، وفي إطار المادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، شاركت في المناقشة المفتوحة

٥١ دولة من الدول غير الأعضاء في المجلس، منها لاتفيا التي كانت ممثلة على المستوى الوزاري.

وشدد الأمين العام على أن سيادة القانون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن. وأشار إلى أن تعزيز سيادة القانون يُعد جزءاً لا يتجزأ من ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية التي تزود السلطات الوطنية بدعم واسع النطاق، بدءاً من وضع الدساتير وانتهاءً بتعزيز أجهزة الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية. وشجع الأمين العام الدول الأعضاء في المجلس والدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الإقليمية على دعم مركز التنسيق العالمي بين أجهزة الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية في مجال سيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء النزاع وغيرها من حالات الأزمات. وشدد أيضاً على أن صياغة ولايات حفظ السلام وبناء السلام تتيح فرصة استراتيجية لدعم الأولويات الوطنية في هذا المجال، وسلط الضوء على أربع نقاط مشيرة إلى أن تلك الولايات ينبغي أن تجسد التحديات الخاصة بالبلد المعني وأن تحدد مجالات الدعم ذات الأولوية، وإلى أن من الضروري ترتيب تنفيذ مختلف عناصر المساعدة ترتيباً تسلسلياً أو تقسيمه إلى مراحل، وإلى أن وضع استراتيجية تنفيذ مرحلي أو تدريجي يمكن أن يكون السبيل الأنجع للانتقال من حفظ السلام إلى تقديم المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل، وأخيراً، إلى أن تقييم التقدم المحرز ضروري لاتخاذ قرارات سياسية مدعومة بأدلة وقادرة على تلبية احتياجات محددة.

وأعاد أعضاء المجلس ومعظم الوفود الأخرى التأكيد على أهمية سيادة القانون في منع نشوب النزاعات وفي حفظ السلام وتسوية النزاعات وبناء السلام. وفي ذلك السياق، شددت وفود عدة على الدور الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في توفير الدعم لتعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلدان المضيفة. وتناولت بإسهاب الشروط المسبقة لنجاح تلك الأنشطة، بدءاً من تصميم الولايات وانتهاءً بإدارة الانتقال، وشددت على أهمية تولي البلدان زمام تلك الأنشطة. ودعا بعض الوفود المجلس إلى إبداء التزام أكثر اتساقاً بالتكليف بتقديم هذا الدعم، بينما شددت وفود أخرى على أن ليس ثمة نموذج وحيد لسيادة القانون يمكن تطبيقه على جميع الحالات وعلى أنه لا بد من التقييد بمبادئ الميثاق. وشددت وفود عدة أيضاً على أهمية التوصل إلى نهج منسق ومتسق في إطار منظومة الأمم المتحدة، وأقرت وفود عدة بما تبذله الأمانة العامة من جهود في هذا الصدد. وفي الختام، أشارت وفود عدة إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، وشدد بعضها بوجه خاص على ضرورة أن يحسن المجلس تعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ٢١ شباط/فبراير، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن النهوض بسيادة القانون وتعزيزها في سياق صون السلام والأمن الدوليين (S/PRST/2014/5)، فأعاد فيه تأكيد إقراره المستمر بضرورة التزام الجميع بسيادة القانون وإعمالها، وأكد الأهمية الأساسية التي يوليها لتعزيز العدالة وسيادة القانون باعتبار ذلك عنصراً لا غنى عنه لتحقيق التعايش السلمي ومنع نشوب النزاعات المسلحة. وأكد المجلس، في جملة أمور، أهمية الدعم المقدم من عدد من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، في نطاق ولايات كل منها وحيثما كُلفت بذلك، لتعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد المضيف بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية. وفي هذا الصدد، تناول البيان بتفصيل واف جوانب شتى تتعلق بأنشطة المجلس في ميدان سيادة القانون التي قد تشكل جزءاً من ولايات عمليات حفظ السلام. وكرر المجلس الإعراب عن قلقه إزاء حالة الفئات الضعيفة المتأثرة بالنزاعات المسلحة، وأشار إلى ما قد تشكله الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر والإرهاب، من تحديات خاصة، وأكد مجدداً معارضته الشديدة للإفلات من العقاب.

تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس المجلس والمتعلقة بالبيان الموجز للممارسات القريبة العهد والتدابير المتفق عليها التي سيسترشد بها المجلس في أعماله (S/2010/507)

في ٢٧ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة خاصة بشأن تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن والمتعلقة بالبيان الموجز للممارسات القريبة العهد والتدابير المتفق عليها التي سيسترشد بها المجلس في أعماله (S/2010/507)، وهي جلسة الاختتام لشهر شباط/فبراير. ودُعيت الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في الجلسة بصفة مراقبين. وقد شارك في الجلسة ما مجموعه ٦٩ دولة من الدول غير الأعضاء في المجلس. وعمم الرئيس مذكرة مفاهيمية قبل انعقاد الجلسة. وكان الهدف من عقد الجلسة تبادل الآراء بشأن ما قدمه المجلس في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤ من مساهمة في الوفاء بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين، وتشجيع تقييم فعالية المجلس، واستخلاص الدروس والتوصل إلى استنتاجات من الأنشطة المنفذة طوال الشهر، ومناقشة أولويات المجلس في المستقبل القريب.

وفي ما يلي المواضيع الرئيسية التي كانت مطروحة للمناقشة:

(أ) رحب معظم أعضاء المجلس باتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن القضايا الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وبتجسيده لروح الالتزام التي يتحلى بها المجلس؛

(ب) أعرب معظم أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقالوا إن ثمة حاجة إلى إرساء الأمن الأساسي في البلد. وأشار بعضهم إلى الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية الأفريقية. وتطلع الكثير منهم إلى التقرير المقبل للأمين العام ومقترحاته المتعلقة بزيادة مشاركة الأمم المتحدة؛

(ج) أشار عدد من أعضاء المجلس إلى الإحاطة التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإلى جهوده الرامية إلى معالجة الوضع السائد في أوكرانيا؛

(د) أشار عدد من أعضاء المجلس إلى أهمية المناقشات المواضيعية التي عُقدت خلال شهر شباط/فبراير، بما فيها المناقشتان المتعلقةتان بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وسيادة القانون؛

(هـ) شدد عدد من أعضاء المجلس على أن المجلس أصبح أكثر فعالية في اضطلاع مسؤولياته من حيث النظر، حسب الاقتضاء، في اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من الميثاق، من قبيل الجزاءات المحددة الغرض؛

(و) أشار بعض أعضاء المجلس إلى ضرورة المضي في تحسين أساليب عمل المجلس، وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي يقوم به في هذا الصدد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.